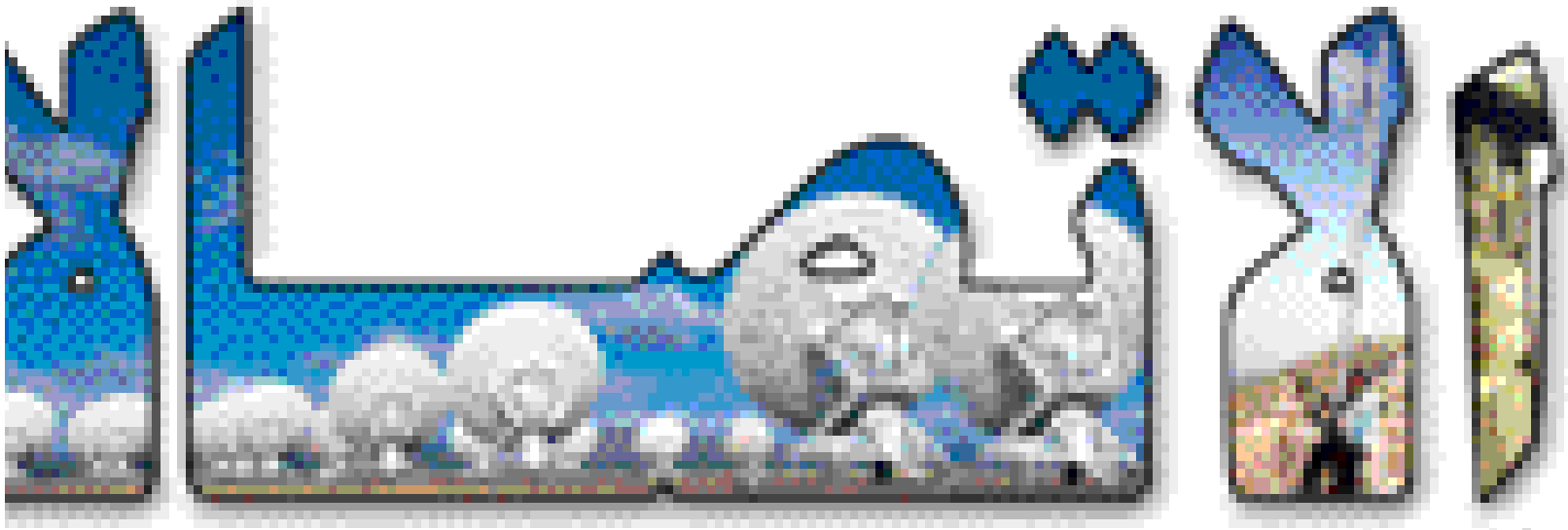

قفزات نوعية وإصرار على

مشروع الرئيس لتعميم الحاسوب

□ .. استطاعت دولة الوحدة خلال عمرها القصير تحقيق نقلة نوعية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى الوطني وهذا يؤكد اهتمام الدولة وادراكها للدور الذي أصبحت تلعبه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في حياة المجتمعات.

من هنا حرصت القيادة السياسية على أن يكون لليمن دورها الفاعل في مواكبة العصر والاستفادة من تقنياته الحديثة، الأمر الذي أصبح توجهاً استراتيجياً للدولة، وقد حاولت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ترجمته على أرض الواقع رغم التحديات التي تواجهها المؤسسة عند تنفيذ خططها ابتداءً بالعوائق الجغرافية والاجتماعية والسكانية وانتهاءً بوعي الفرد والاصرار على نقلة الى عالم الحاسبات الآلية والقدرة على التعامل مع كل جديد بسهولة ويسر.

توسيع الخدمات الهاتفية

نجحت المؤسسة العامة للاتصالات في توسيع خدماتها الهاتفية عبر الألياف الضوئية ومحطات الاتصالات الريفية لتشمل مناطق واسعة حيث تضاعف عدد المشتركين في هذه الخدمة من ٣٤٦ ألف مشترك بداية عام ٢٠٠١م الى ٧١٥ ألف مشترك بداية ٢٠٠٤م بزيادة ٣٦٩ ألف مشترك وبمعدل زيادة ١٠٦٪ عن اجمالي عدد المشتركين خلال الفترات الماضية.

بذلك ارتفع عدد الخطوط العاملة والمجهزة من ٤٣٠ ألف خط الى مليون و٢٦٢ ألف خط جديد وفي جانب أنظمة الاتصالات الريفية ارتفع عدد المشتركين من ٥٠٠٠ مشترك الى ٧٠ ألف مشترك حيث زاد عدد الخطوط العاملة والمجهزة في جانب الاتصالات الريفية من ٧٠٠ خط الى ١٩١ ألف خط حتى نهاية مارس ٢٠٠٤م. أي أن اجمالي الخطوط المجهزة والعاملة في الجمهورية بلغ مليون و٤٥٤ ألف خط هاتفي، ومن المتوقع أن يصل اجمالي عدد الخطوط العاملة الى مليون خط مع نهاية هذا العام.

الاتصالات الريفية

على الرغم من كون سكان المناطق الريفية يشكلون النسبة الأكبر من عدد سكان اليمن (حوالي ٧٥٪) إلا أن خدمات الاتصالات الهاتفية بالنسبة للريف ظلت محدودة ومحصورة في نطاق ضيق ولم تغط سوى نسبة ضئيلة جداً من هذه المناطق ولم تشهد توسعات بالشكل المطلوب لعدة أسباب أبرزها العوائق الطبيعية كالجبال والصحارى وعوائق أخرى كعدم توفر الكهرباء العمومية في الكثير من القرى اضافة الى ارتفاع تكلفة ايصال الخدمة الى هذه المناطق وذلك ما دفع المؤسسة العامة للاتصالات الى استخدام أنظمة اتصالات ريفية تماثلية في بداية الأمر واعتمدت على تغذية هذه الأنظمة بالطاقة الشمسية وخلال السنوات القليلة الماضية تحصلت الحكومة على برنامج مساعدة ياباني لتطوير الاتصالات في الريف اليمني - حسب تقارير المؤسسة - ومن خلال ذلك البرنامج تم تركيب أنظمة اتصالات ريفية - راديو رقمية، كما أدخلت المؤسسة أنظمة كبائن الألياف الضوئية، بالاضافة الى أنظمة الهاتف اللاسلكي الثابت.

ونظراً لبقاء نسبة التغطية في الريف متدنية حيث وصل عدد خطوط الاتصالات الريفية في العام ٢٠٠١م الى ٩,٩٧٠ خطاً فقد ركزت التوجهات الجديدة على ضرورة العمل على نشر وتوسيع خدمات الاتصالات الهاتفية وايصالها لأكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية في المناطق الريفية، ومن ثم كان العمل على تنفيذ مشروع توسعة الاتصالات الريفية بسعة ١١٥ ألف خط، وقد تم خلال الفترة من ٢٠٠١م حتى يونيو عام ٢٠٠٣م تركيب ٨٥ خطاً من مشروع التوسعة للاتصالات الريفية وبنسبة (٧٣,٩١٪) من اجمالي سعة المشروع، ونظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة للمناطق اليمنية وتشتت تجمعاتها السكانية وتباعد بعضها مما نتج عن ذلك من تكاليف باهظة لايصال الخدمة لهذه التجمعات فإن المؤسسة عملت على ادخال أنظمة اتصالات سلكية حديثة ومتنوعة للمساعدة على تغطية معظم مناطق الجمهورية بتكلفة منخفضة وبيسر وسرعة كبيرة ويجري الآن العمل لانجاز المرحلة الأولى من مشروع جديد للاتصالات الريفية بنظام جديد.

تبلغ سعة هذا المشروع (GSM) الذي هو نموذج مطور لنظام (CDMA) الكوري (٥٠) ألف خط يغطي ٧٨ موقعاً في ست محافظات وتساهم الحكومة الكورية بتمويل المشروع في مرحلته الأولى بقرض ميسر قيمته ٣٠ مليون دولار.. اضافة الى ٨ ملايين دولار مساهمة الحكومة اليمنية وسوف ترتفع السعة الاجمالية لهذا المشروع عند تنفيذ المرحلة الثانية لتصل الى ١٢٠ ألفاً، كما تم تشغيل مشروع الربط الاقليمي عبر الترابط الرقمي لربط اليمن بالسعودية وعبرها الى بقية بلدان الخليج العربي والأردن وكذا استكمال ربط بقية المحافظات. وتقول آخر الاحصائيات التي استقيناها من الادارة العامة للمشاريع أن عدد المحطات الريفية بمختلف الأنظمة بلغ حتى ٢٠٠٤/٣/٣١م (٨٦٦) محطة وكبينة، وبلغ اجمالي السعات المجهزة في المحطات الريفية حتى نفس التاريخ (١١٩,٧٧٠) خطاً هاتفياً، أما اجمالي عدد الخطوط العاملة بانظمة الاتصالات الريفية المختلفة حتى نفس التاريخ السابق فقد بلغت ٧٥,٧٦٣ خطاً ويمثل نظام (HONET) أعلى نظام من حيث عدد المحطات والسعات المجهزة والخطوط العاملة حيث يمثل ما نسبته ٢٦,٧٨٪ من اجمالي عدد المحطات و٤٩,٤٦٪ من اجمالي عدد الخطوط العالمية يليه نظام (NEC) من حيث عدد المحطات ونظام الـ (UMC) من حيث السعات المجهزة والخطوط العاملة، ويمثل نظام (MITEL) أقل نظام من حيث عدد المحطات الريفية بينما يمثل نظام الـ (IRT) أقل الأنظمة من حيث السعات المجهزة والخطوط العاملة.

تخفيض الرسوم

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية الحريصة على نشر الخدمات الهاتفية مواكبة للتغيرات السريعة التي تطرأ على وسائل الاتصالات وبناء على قرار من مجلس الوزراء قامت الوزارة بتخفيض رسوم ادخال خدمة الهاتف الثابت من ٢٢ ألف ريال الى ١٧ ألف ريال، وكذلك تخفيض تعرفة الاتصالات الريفية من ١٢ ريالاً في الدقيقة الى ريال واحد للدقيقة، كما تم تخفيض الحد الأدنى للاشتراك الثابت من ١٣٠٠ ريال الى ٨٠٠ ريال وفي ابريل ٢٠٠٤م تم تخفيض رسوم ادخال الهاتف اللاسلكي بنظام الاتصالات الريفية من ٣٧ ألف ريال الى ٢٧ ألف ريال بما في ذلك قيمة الجهاز اللاسلكي.. كل ذلك من شأنه دعم وتشجيع سكان المناطق الريفية والثابتة على الدخول الى هذا العالم واتاحة الفرصة لأكبر شريحة في المجتمع للاستفادة من خدمة الاتصالات خاصة في المناطق الزراعية وبما يحقق أهدافاً اقتصادية وسكانية هامة.

بالاضافة الى أن الوزارة خفضت ٥٠٪ من تعرفة المكالمات الهاتفية خلال الاجازات والأعياد والعطل الرسمية - حسب ما أفادتنا به تقارير الوزارة - بما فيها الخميس والجمعة وفي اطار مساعي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاندماج في المجتمع العالمي للمعلومات وتنفيذاً لسياسة دولة الوحدة أصدرت قراراً بإعلان مجانية الانترنت والغاء رسوم الاشتراك الشهري على خدماتها وكذلك تخفيض أجور استخدام شبكة تراسل المعطيات بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه حيث تم تنفيذ هذا القرار من فبراير عام ٢٠٠٣م.

التلفون النقال

مع بداية العام ٢٠٠١م تم البدء بتشغيل الهاتف النقال بنظام الـ (GSM) من قبل المشتغلين المرخص لهما (سبأفون/ سبيستل يمن) الى جانب خدمات الهاتف النقال التي تقدمها «تيليمن» اضافة الى التصريح لشركة الثريا لتسويق خدمات الاتصالات الشخصية العالمية المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية لتمثل رديفاً جديداً لما هو قائم يغطي كافة أرجاء الجمهورية، وقد بلغ اجمالي عدد المشتركين في هذه الخدمات حتى ٢٠٠٤م حوالي ٧٠٠ ألف مشترك منهم ٩٤٪ في خدمات الـ GSM اضافة الى ذلك سيتم فتح باب التنافس في مجال تقديم خدمات الهاتف النقال GSM بعد انتهاء عقد الاحتكار مع شركتي «سبأفون وسبيستل» في شهر يوليو القادم.. الى جانب تطوير خدمات تيليمن واعادة النظر في تعرفة الاتصالات الدولية وتقديم خدمات الشبكة الذكية وغيرها من المشاريع الأخرى التي مازالت قيد الدراسة.

بوابة عبور

المرحلة الثانية من مدينة التكنولوجيا ستشمل مركز المعايير والمقاييس ومطبعة البريد بالاضافة الى مركز صناعة وتجميع أجهزة الحاسب الآلي ومجمع الحكومة الالكتروني، وبالنسبة للبوابة اليمنية للانترنت ومركز خدمة الانترنت (MBIS12) فهي عبارة عن بوابة عبور لليمن الى شبكة الانترنت العالمية وقد بدأت تقديم الخدمة بسعة صعود (8 MBIS) وهبوط (24 MBIS) للصعود. وحالياً ما بدء به مجهزة بسعة (4 MBIS) للهبوط ربط من خلالها عدد خمسة عشر فرداً داخلياً للخدمة، ولتوفير بنية تحتية مناسبة بغرض تحقيق الاستفادة الشاملة من معطيات تقنية المعلومات والاتصالات، وتوفير خدمة بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، باعتبار ذلك من الأولويات الاستراتيجية للوزارة وقد قامت خمس شركات بالدراسة وكانت التكلفة الأولية في حدود (٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار) ومن خلال التفاوض مع هذه الشركات من جانب المؤسسة والتنافس فيما بينها تم انزال المبلغ الى النصف وبعد فوز احدى هذه الشركات تقدمت شركة البصائر السعودية بمنحة للمؤسسة العامة للاتصالات بتوفير التجهيزات الخاصة بشبكة تراسل المعطيات بمبلغ وقدره (١,٢٠٠,٠٠٠ دولار) على أن تقوم المؤسسة بدفع قيمة التجهيزات الخاصة بالبوابة اليمنية للانترنت بمبلغ وقدره (٩٥٠,٠٠٠ دولار) فتم ارساء العطاء عليها وبدأ التشغيل الفعلي لخدمة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٦م.

وتم تدشين الخدمة بعدد (٨) نقاط تواجد وارتفع العدد الى (١٣) نقطة وبسعة قدرها (٨) آلاف مستخدم تم رفعها الى ٣٠ ألف مستخدم قابلة للتوسعة الى ٨٠ ألف مستخدم وهناك امكانية الربط بمرونة لأكثر من (١٥) مزود خدمة موزعين في عموم محافظات الجمهورية وقد أدى هذا المشروع لخفض تكلفة تعرفة الاشتراك في الانترنت في البداية تم اعلان مجانية تقديم الخدمة وبلغ عدد المشتركين حتى نهاية ٢٠٠٢م (٤٤٢٦) مشتركاً.

أما شبكة تراسل المعطيات فقد تم انشاؤها من أجل توفير البنية الأساسية لشبكة تراسل وتبادل المعطيات وفق سرعات عالية وسعات كبيرة لربط كافة الوزارات والمؤسسات والبنوك والشركات والهيئات والمصالح والجامعات بقنوات مباشرة مع فروعها عبر شبكة واحدة لتسهيل عملية التواصل فيما بينها ونقل كافة البيانات والمعلومات الخاصة بكل جهة على حدة، مع كفالة سلامة وأمن المعلومات.

الريال الالكتروني

تعتبر هذه الخدمة من أهم الخدمات التي استطاعت الوزارة من خلال الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي تقديمها في اطار مكونات المدينة حيث أنشئ هذا المشروع بتكلفة تزيد عن ٢٥٠ ألف دلاور وتعتبر بلادنا ثالث دولة عربية تنجح بإدخال وتطبيق هذا النظام المتمثل بدفع الاستحقاقات وسداد مستحقات الغير عن طريق الانترنت بواسطة بطائق «كروت» ذات قيمة نقدية مسبقة الدفع، وقد شملت هذه الخدمة مبدئياً تسديد فواتير الكهرباء والهاتف والماء والحوالات المالية عبر الانترنت.

تنمية المبدعين

يعتبر هذا المركز من أهم المشاريع الحيوية الذي يدخل ضمن مكونات المدينة وهو عبارة عن عدد من المكاتب التي تتوفر فيها الامكانات التكنولوجية اللازمة لرعاية الشباب المبدعين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وصقل مواهبهم وساعدتهم في بلورة مشاريعهم وابتكاراتهم وتسويق منتجاتهم وانشاء شركات خاصة بهم في هذا المجال.. وفي هذا الاطار تخرجت أول دفعة من المركز خلال العام الماضي ٢٠٠٣م وعددهم خمسة استطاعوا خلال أقل من عام اخراج مشاريعهم الى حيز الوجود في مجالات التحكم بالأجهزة الكهربائية عن بُعد بواسطة الكمبيوتر والهاتف، اضافة الى التعليم عن بُعد وشبكة الاتصالات الموحدة ويستعد المركز حالياً للاعلان عن استقبال مبدعين جدد ورعاية مشاريعهم.

المعهد العام للاتصالات

يؤدي دوراً كبيراً في مجال التأهيل والتدريب ويستهدف كوادر الوزارة والجهات التابعة لها من خلال الامكانات والوسائل التعليمية المتميزة وقدرات الكوادر اليمنية المتخصصة التي تقوم بهذه المهمة وفق ما يتناسب مع الاحتياجات وخطط الوزارة والوحدات الادارية التابعة لها.. اضافة الى أن برامج المعهد تمتد لتشمل العاملين في مختلف المؤسسات الحكومية لاسيما في مجال الحاسوب والانترنت وفي بداية ابريل ومن خلال التنسيق المشترك تم منح المعهد العام للاتصالات توكيل من قبل مجموعة ٧٧ الدولية التابعة للأمم المتحدة لتسويق وادارة برنامج التعليم الالكتروني عن بُعد المسمى (إيزي لايرننج) ويقدم هذا البرنامج أكثر من أربعمائة دورة تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات وادارة الأعمال، الأمر الذي من شأنه العمل على تطوير مختلف الجوانب من خلال الدورات التي يوفرها البرنامج وبما ينعكس على مختلف المجالات بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والأكاديمية ذات العلاقة.

اليمن العماني

واحدة من الطرق والوسائل التي تهدف الى ربط اليمن بالخارج عبر شبكة حديثة ومتطورة تسمى الألياف البصرية تسعى المؤسسة لانجاز ثلاثة منافذ دولية الأول يربط اليمن بالمملكة العربية السعودية ومنها إلى بلاد الشام ودول أخرى والثاني يربط اليمن بدول القرن الافريقي والثالث يربط اليمن بسلطنة عمان ومنها إلى باقي دول الخليج العربي.

وكان آخر اجتماع عقد في مبنى المؤسسة في منتصف ديسمبر الماضي ويعتبر الاجتماع الثاني للجنة اليمنية العمانية المشتركة لمشروع الربط بالألياف البصرية بين بلادنا وسلطنة عمان وقد نوقش في الاجتماع عدد من المواضيع أهمها تحديد مسار كابل الألياف البصرية وسعاته والمواصفات الفنية المطلوبة والتي روعي فيها الاستفادة المثلى من المخصصات المالية وكذا استفادة أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية الواقعة على مسار الكابل، الجانبان اتفقا في الاجتماع على تأكيد المسار الرئيسي للكابل المتفق عليه سابقاً وهو «شحن - الغيظة - سيحوت» مع بعض التعديلات المتمثلة في إضافة المسار «الغيظة - حوف» بطول إجمالي ١٣٥كم بكابل ألياف بصرية مدفون وبسعة ٢٤ شعيرة فيما حددت سعة مسار «شحن - الغيظة» بـ٢٤ شعيرة ومسار

شركة جديدة في نظام الـ«GSM» .. وتيليمن تطوّر نفسها

المؤسسة تسعى إلى تشغيل مليون خط هاتفي نهاية العام الجاري

16 الثورة
الأثنين ٢٨ ربيع أول ١٤٢٥هـ
الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٤م العدد (١٤٤٣٢)
ملحق